

هروباً من هزيمتها في اليمن

السعودية تعلن تحالفاً طائفيًا في المنطقة

تركيا وقطر تحالفان لمواجهة تحالف السعودية .. وماليزيا وعمان ولبنان وأندونيسيا ونيجيريا ترفضه



إندونيسيا: لن نقدم دعماً عسكرياً لـ التحالف الإسلامي ضد



الإمارات وتنسق مع مصر والسودان والمغرب ودول إسلامية أخرى لبناء تحالف إسلامي أوسع، تبدو الخطوة القطرية كمن يضع العصا في العجلة، ويهدف إلى إعادة دول الخليج إلى مرحلة من الخلافات التي كانت تعصف بعلاقة دول خليجية عدة مع قطر عام 2013م على خلفية دعم الدوحة لتنظيم الإخوان المسلمين.

ويرى مراقبون أن السعودية قد قامت باعلان تحالفها الطائفي المشبه هرباً من هزيمتها في اليمن.

السعودي الأمير محمد بن سلمان عن إنشاء تحالف إسلامي واسع لمكافحة الإرهاب بحيث تكون قطر وتركيا جزءاً منه حتى سارعت الدولتان للكشف عن إنشاء قاعدة عسكرية تركية في منطقة الخليج لأول مرة منذ انقضاء الخلافة العثمانية عام 1920م..

وقال السفير التركي في قطر أحمد ديميروك: إن بلاده ستسنى قاعدة عسكرية في قطر في إطار اتفاقية دفاعية تهدف إلى مساعدة البلدين على مواجهة "الاعداء المشتركين". وفيما تستقوي السعودية بحلفها مع

أعلنت أسماؤها كأعضاء في التحالف وكأنها لا تعلم شيئاً عن هذا الإعلان.

تحالف تركي قطري

إلى ذلك وصف مراقبون الإعلان عن إنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر بعد 24 ساعة فقط من إعلان مبادرة السعودية بإنشاء تحالف إسلامي أوسع في مواجهة الإرهاب في شكل رسالة من الدوحة إلى الرياض مفادها أن القطريين يناوون بأنفسهم عن التحالف السعودي ويفضون بدلاً منه تحالفاً محدوداً مع تركيا ولهم يستغرق الوقت ساعات بعد إعلان ولي العهد

عبوت عدد من الدول التي كانت السعودية قد أعلنتها أنها من ضمن التحالف العسكري الذي شكلته تحت مسمى مكافحة الإرهاب عن رفضها له حيث عبرت باكستان وهي الدولة النووية الإسلامية عن استغرابها ودهشتها من إدراج اسمها ضمن قائمة الدول المشاركة في التحالف الإسلامي العسكري، الذي تقوده السعودية.

وأبدي سكرتير وزارة الخارجية الباكستانية، عيزاز جابوري، الاربعة، 16 ديسمبر، استغرابه ودهشته، لدى اطلاقه على نياً إدراج اسم بلاده في قائمة التحالف، الذي تقوده السعودية، مشيراً إلى طلب بلاده ايضاحات حول المسألة ولكن باكستان عادت وايدت موافقتها على التحالف في وقت لاحق.

سلطنة عمان من جانبها أعلنت الثلاثاء، 15 ديسمبر، رفضها الانضمام إلى ما سمي بـ"التحالف الإسلامي" الذي أعلن في الرياض لمواجهة الإرهاب. وبرر وزير خارجية عمان يوسف بن علوي، عدم مشاركة بلاده في التحالف المعلن بأن "قوات السلطان المسلحة في الدستور العماني محظورة المشاركة بتجمعات أمنية خارج مجلس التعاون". وقال بن علوي، إن قرار حظر القوات موجود في الدستور العماني، وبالتالي لا يمكن لنا أن نتدخل في مثل هذه التجمعات الأمنية.

وأكدت تركيا، على لسان وزير خارجيتها عدم نية انقرة تشكيل قوة عسكرية في إطار التحالف الإسلامي الجديد، مكتفية بكلمات دبلوماسية رنانة حول ضرورة التعاون الاستخباراتي في تكثيف الجهود لمكافحة الإرهاب بالمنطقة. وقالت إندونيسيا الاربعة، إنها لن تقدم دعماً عسكرياً للتحالف العسكري الإسلامي بقيادة السعودية.

وكشفت وزيرة الخارجية الإندونيسية ريتنو موصودي ، في نظيره السعودي عادل الجبير تحدث معها في عدة مناسبات حول تلك المبادرة "لكن الرياض لم توضح بعد كيف ستمضي في هذا العمل".

ويوم الثلاثاء، أكدت وزارة الخارجية اللبنانية في بيان لها، أنها "لم تكن على علم لامن قريب ولا من بعيد، بموضوع إنشاء تحالف إسلامي عسكري لمحاربة الإرهاب، وأنه لم يرد إليها في أي سياق وأي مجال أية مراسلة أو مكالمة تشير إلى موضوع إنشاء هذا التحالف ، وأنه لم يتم التشاور معها ، لا خارجياً كما تفرضه الأصول ، ولا داخلياً كما يفرضه الدستور".

ماليزيا هي الأخرى أكدت على لسان وزير دفاعها هشام الدين حسين، أنها لن تشارك في هذا التحالف.. وقال وزير الدفاع الماليزي: إن ماليزيا تحارب الإرهاب، خاصة "داعش"، لكنها تقوم بذلك بشكل منفصل.

أما رئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي فقد وصف- الخميس- التحالف الإسلامي الذي دعت إليه السعودية بأنه غير "حقيقي إنما هو ورق وإعلامي". وقال: "نحن نستغرب من إعلان هذا التحالف وأن الدول التي تحارب الإرهاب وهي العراق وسوريا غير موجودة فكيف سيحارب هذا التحالف الإرهاب ونحن طالبنا هذه الدول بمساعدة العراق منذ ستة ونصف ولم تكن هناك أية مساعدة". وعلى ذات الصعيد قال المتحدث باسم الرئيس النيجيري في محمد بخاري الخميس: إن بلاده لم تقرر بعد إن كانت ستضم تحالف تقوده السعودية. وأعلنت السعودية الثلاثاء الماضي تشكيل تحالف عسكري إسلامي يضم 34 بلداً في خطوة رحبت بها الولايات المتحدة التي تطالب بجهود أكبر من دول المنطقة للتصدي لتنظيم "داعش" الذي يسيطر حالياً على مساحات كبيرة من أراضي العراق وسوريا.

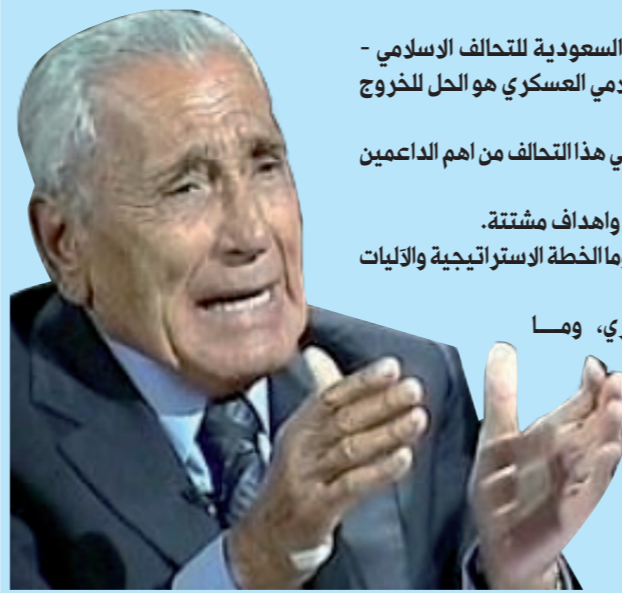
لكن القموض بدأ يحيط هذا التحالف بعدما ظهرت بعض الدول التي

" The Washington Post " : السعودية تحاول فاشلة إرضاء الغرب

اعتبرت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية أن السعودية من خلال الإعلان عن حشد تحالف لمكافحة الإرهاب إنما تسعى إلى تحقيق مصالحها كما تحاول فاشلة إرضاء الولايات المتحدة. وكتبت الصحيفة أن إعلان الرياض حشد تحالف عسكري إسلامي ليس إلا محاولة "لتزييت" الغرب، وأن هذا التحالف ليس حلفاً عربياً لمكافحة الإرهاب، بل هو أداة إضافية لإعلاء مصالح بلدان سنية معينة.. وأضافت الصحيفة: "تشكيل هذا الحلف جاء على الأرجح لامتناع الانتقادات الغربية التي كثيراً ما تتهم العالم الإسلامي بالتقصير في مكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف".

ولفتت الصحيفة في تعليقها، إلى الدهشة التي أعربت عنها عدد من الدول بينها باكستان ولبنان وماليزيا، التي لم تعلم "بانضمامها" إلى تحالف الرياض إلا عبر وسائل الإعلام، كما أبرزت "واشنطن بوست" في هذه المناسبة عدم توجيه الرياض الدعوة إلى إيران والعراق للاتحاق بحلفها، بسبب "الأغلبية الشيعية" في هذين البلدين.

المفكر العربي محمد حسنين هيكل ينسف التحالف العسكري الإسلامي السعودي



سخر المفكر العربي الشهير محمد حسنين هيكل من تشكيل السعودية للتحالف الإسلامي - العسكري.. وقال: بعد فشل عاصفة الحزم وجدوا أن التحالف الإسلامي العسكري هو الحل للخروج من المأزق.

واكد هيكل- مفرداً بصفحته في تويتر- ان بعض الدول المشاركة في هذا التحالف من اهم الداعمين لتنظيم داعش الارهابي.

ووصف التحالف بأنه تحالف بلا تنسيق وبلا رؤية وبلا أليات محددة واهداف مشتتة. وتساءل هيكل مستغرباً: كيف تم التنسيق بين الدول في التحالف، وما الخطة الاستراتيجية والأليات لتنفيذ الأجندة؟.. فالسائلة لا تحتاج مزيداً من التخطيط.

كما تساءل عما هي المعايير التي تم من خلالها أنشئ التحالف العسكري، وما الأليات، ومن هو العدو؟

مؤكداً ان هذا التحالف لم يأت بأرضية مشتركة ولم يبن على هدف واضح.

وقال هيكل: أتفهم ان يكون هناك تحالف عربي كون الجغرافيا واحدة، ولكن التحالف الإسلامي العسكري لا يوجد فيه الكفاءة الموحدة بين الدول المتحالفة.

تزايد الضغوطات على بريطانيا وأمريكا لوقف بيع الأسلحة للسعودية

يشن الإعلام البريطاني والأمريكي حملة قانونية ضد السعودية، مطالبين دولهما بوقف عملية بيعها الأسلحة لقتل المدنيين في اليمن.

واعتبرت أن نظام آل سعود يشكل تهديداً للغرب أكثر من أي دولة أخرى.. مشيرة إلى أن على أمريكا وبريطانيا عدم انتهاك القانون المحلي والدولي بصفتها أسلحة تشعل الحرب الأهلية وتستخدم ضد أهداف مدنية في اليمن.

وتساند وسائل الإعلام حملة منظمات دولية مثل أوكسفام وهيومن رايتس ووتش والعهود الدولية، مؤكدة أن أمريكا وبريطانيا تتحملان جزءاً من مسؤولية ما يحدث في اليمن، ورات أن توفير المزيد من القنابل للسعودية تحت هذه الظروف هي وصفة للمزيد من الوفيات.

« The Guardian » : بيع الأسلحة للسعودية يهدد بحرب أهلية في اليمن



صنعا، مؤخرًا مما أسفر عن مقتل مدني واحد على الأقل الشهر الماضي. وذكرت أن الحرب في اليمن تحولت إلى أزمة إنسانية بعدما تعرضت أهداف مدنية كالمستشفيات والمدارس والأسواق ومخازن الحبوب والموانئ ومعسكر للمشردين إلى القصف من قبل التحالف الذي تقوده السعودية.

واعتبر محامون حقوقيون أن أي تصريح تمنحه بريطانيا بشأن نقل أسلحة وما يتعلق بها إلى السعودية، وتستخدم مثل هذه الأسلحة في الصراع باليمن بما في ذلك دعم الحصار على الأراضي اليمنية، سيمثل خرقاً لالتزامات بريطانيا القانونية داخلياً وأوروبياً ودولياً.

طالبت صحف بريطانية مثل "جارديان" و"تليجراف" بوقف بيع الأسلحة للسعودية استناداً إلى آراء قانونية من قبل منظمات حقوقية.. وأشارت صحيفة "جارديان" البريطانية إلى أن مبيعات الأسلحة البريطانية للسعودية تشعل الحرب الأهلية في اليمن، وتنتهك الالتزامات القانونية المحلية والأوروبية والدولية، وذلك وفقاً لرأي قانوني من قبل منظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق إنسان أخرى.

وأضافت الصحيفة: أن الحكومة البريطانية تعرف منذ أشهر أن أنظمة التسليح التي ترسلها للقوات السعودية استخدمت ضد أهداف مدنية. وتحدثت الصحيفة عن أن صاروخ كروز صنع من قبل شركة بريطانية دمر مصنع سيراميك وخزف في بلدة غرب

« The Daily Telegraph » : يجب التحقيق في قانونية بيع أسلحة لقتل اليمنيين

من جانبها قالت صحيفة "تليجراف" البريطانية: إن الدعوات زادت الاربعة، من أجل فتح بريطانيا تحقيقاً فيما يتعلق بقانونية مبيعات أسلحتها إلى السعودية بعد تورط الرياض في قتل مدنيين باليمن، بحسب الصحيفة.

ونقلت الصحيفة عن "هيلاري بين" وزير الخارجية البريطانية دعوتها للحكومة بعمل مراجعة فوراً للتصاريح المتعلقة بمبيعات أسلحتها للسعودية، في ضوء التقارير التي تحدثت عن خروقات محتملة للقانون الإنساني الدولي من قبل الجيش السعودي الذي يستخدم أسلحة قامت بريطانيا بتزويدها بإيها. وذكرت أن رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كامرون يواجه حالة من الغضب من قبل المنظمات الإغاثية وانقسام في حكومته بسبب استمراره في دعم الدور السعودي بالصراع الذي قتل فيه ما يقرب من 6 آلاف شخص.

مجلة "Foreign Policy" الكونغرس سيراقب بيع السلاح الأمريكي لليمن

تعليق صفقة 1,68 مليون قنبلة وتمريرها يقتل المزيد من المدنيين في اليمن

التحالف وعلى الحكومة اليمنية من أجل الموافقة على وقف لإطلاق النار".

المجلة اوضحت ان سلطة الرقابة الجديدة للجنة مجلس الشيوخ السلاح، لكنها تفرض تعزيز الرقابة حتى في الوقت الذي يواصل فيه المشرعون نقاشهم حول كيفية التعاطي مع الرياض للاحية حربها على اليمن.

بحسب المجلة فقد طالب كل من رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ السيناتور الجمهوري "Bob Corker" وكبير الأعضاء الديمقراطيين في هذه اللجنة السيناتور "Ben Cardin" بإبلاغ اللجنة عن شحنات سلاح مستقبلية، وذلك استناداً إلى مساعدتهم، كما نقلت عن هؤلاء، المساعدين قولهم بأن لجنة مجلس الشيوخ، ومن خلال ممارسة هذه السلطات الجديدة إنما توجه رسالة مفادها "إننا نزيد مراقبة كل شحنة ذخائر". كذلك نقلت عن هؤلاء، تأكيدهم أن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها استخدام هذه الصلاحيات. وأشارت المجلة إلى ان صفقة السلاح المتعلقة بين الحكومة الأميركية والسعودية تشمل أنظمة أسلحة دقيقة تعد من الأكثر تقدماً في العالم، وأن من بين هذه الأسلحة قرابة 18,000 قنبلة و 1,500 قطعة ذخيرة أخرى مثل "ذخائر الهجوم المباشر المشترك" القادرة على تدمير مبان كبيرة محصنة في ضربة واحدة.. ونقلت المجلة عن نائب المدير العام لمنظمة "هيومن رايتس ووتش" "Joe Stork" قوله: ان "توفير المزيد من القنابل للسعودية تحت هذه الظروف هي وصفة للمزيد من الوفيات المدنية التي ستكون الولايات المتحدة مسؤولة جزئياً عنها".



نشرت مجلة "فورين بوليسي" تقريراً كشفت فيه ان مجلس الشيوخ الأمريكي سيستخدم سلطات رقابية جديدة من أجل تتبع صفقات بيع الأسلحة الأميركية إلى السعودية.. واعتبر تقرير المجلة ان الخطوة هذه إنما تدر على القلق المتزايد لدى الكونغرس إزاء الحرب التي تشنها السعودية على اليمن.

واوضحت المجلة ان مساعي الرقابة هذه كانت بمبادرة من كبار أعضاء لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ (كبار الأعضاء

من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي) بعد حملة مكثفة قامت بها منظمات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة المعارضة لصفقة بيع سلاح للرياض تشمل القنابل وغيرها من الرؤوس الحربية، والتي تبلغ قيمتها قرابة 1,3 مليار دولار.. وأضافت: ان وزارة الخارجية الأميركية وافقت الشهر الفات على الصفقة هذه وأن من المتوقع ان تنال موافقة الكونغرس خلال الاسبوع الجاري.

المجلة قالت: ان من بين المنظمات التي تقود الحملة ضد صفقة السلاح هي منظمة "أوكسفام اميركا"، ومنظمة العفو الدولية في اميركا، وكذلك منظمة "هيومن رايتس ووتش". وأضافت: ان المنظمات هذه تتهم واشنطن بأنها طرف فيما تسميه الضربات الجوية السعودية "العشوائية" في اليمن، حيث قتل نحو 2,500 مدني منذ بدء الحرب.

ونقلت المجلة عن كبير المستشارين في المجال الإنساني لمنظمة "أوكسفام اميركا" "Scott Paul"، ان صفقات بيع السلاح "تعطي ضوياً اخضر للتدخل العسكري المتواصل، ما يخفف بشكل كبير الضغوط على